قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17584) - السنة الحادية والخمسون - الجمعة 28 ذو القعدة 1447هـ - 15 مايو 2026م

«حرب استنزاف» أم «حالة من اللا سلم واللا حرب»؟

بقلم: وليد محمود عبد الناصر ○

ما يجري منذ إعلان وقف إطلاق النار المؤقت بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى، الذى تم إعلانه في يوم 8 أبريل 2026، بعد نحو 40 يومًا من الحرب، وهو ما استمر منذ تمديد العمل بوقف إطلاق النار المؤقت هذا لاحقًا، من الصعب توصيفه بأنه وقف إطلاق نار ثابت أو مستقر أو متكامل أو شامل، ويتباين استخدام التعبيرات الموجودة في العلاقات الدولية والعلوم السياسية ودراسات الصراع والحرب والسلام في توصيفه ووصفه، ولكن أغلب التقديرات من الخبراء تميل إما إلى توصيفه بأنه حالة من «حرب الاستنزاف» المتبادلة بين الطرفين من جهة، أو إلى وصفه بأنه يمثل حالة من حالات «اللا سلم واللا حرب» من جهة أخرى.

ويمكن القول إن الحالة السائدة في الفترة الراهنة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى تجمع بين الوضعيتين، أي بين وضعية «حرب الاستنزاف» من جانب ووضعية «حالة اللا سلم واللا حرب» من جانب آخر، مع ضرورة الإشارة إلى هشاشة الوضعية الراهنة لوقف إطلاق النار الحالي وإشارة كل طرف، وخاصة الطرفين الأمريكي والإسرائيلي، إلى أن وقف إطلاق النار المؤقت والممدد قد يكون مقدمًا على الانهيار في القريب العاجل، وكذلك تلميح الطرفين، صراحة أحيانًا وضمنًا أحيانًا أخرى، إلى أن خيار استئناف العمليات العسكرية ضد إيران قد يكون وشيكًا، إذا لم تنصاع إيران بشكل كامل وتقبل بالمطالب الأمريكية والإسرائيلية.

فلم يمض وقت طويل بعد وقف إطلاق النار حتى فرضت واشنطن حصارًا بحريًا على الموانئ الإيرانية، ردًا على ما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية إغلاقًا فعليًا من جانب إيران لمضيق هرمز أمام الملاحة الدولية، وهو وضع سرعان ما تطور بشكل دراماتيكي إلى الأسوأ، حيث تبادل الطرفان الأمريكي والإيراني تدمير أو قصف أو إصابة سفن تابعة للجانب الآخر أو مشمولة بحمايته، ولكن بالطبع الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، وبدأت أهداف داخل إيران تتعرض للقصف الانتقائي والمتقطع، بينما عادت إيران بدورها إلى استهداف أهداف أمريكية ومنشآت نفطية وأهداف أخرى، في بعض الدول العربية في منطقة الخليج، عبر ضربات منتقاة ومتقطعة أيضًا.

وبالرغم من أن عددًا من كبار المسؤولين الأمريكيين كانوا قد أعلنوا منذ أيام قليلة أن احتمال استئناف الحرب يبدو مستبعدًا في الوقت الراهن، ووصل الأمر إلى صدور تصريح عن وزير الخارجية الأمريكي ذكر فيه أن الإدارة الأمريكية أبلغت الكونجرس بانتهاء العمليات العسكرية ضد إيران، فإن تصريحات الرئيس الأمريكي في 11 مايو بأن المقترح الإيراني الأخير الوارد إلى واشنطن، الذى يأتي ردًا على مقترح أمريكي سابق عليه، غير مقبول بالنسبة إلى واشنطن، وأن وقف إطلاق النار في الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران هو حاليًا في موقف حرج وقد يكون في مراحله الأخيرة، جاءت لتعيد إلى أذهان العالم بأسره احتمالات تجدد الحرب من جديد، وبدون معرفة مسبقة لنطاقها وشدتها ومداها الزمني هذه المرة أيضًا، كما أنها جاءت لترسخ وعي المجتمع الدولي بعمق عدم الاستدامة الذى يميز وقف إطلاق النار الجاري لأنه من الناحية الفعلية بلا أسس قوية يرتكز عليها ويوجد توافق حولها، كما أنه يقف هشًا في ظل غياب أي ضمانات دولية ملزمة تكفل استمراره.

وما جرى منذ وقف إطلاق النار في 8 أبريل حتى الآن يدخل بالتأكيد في إطار حرب استنزاف بمعناها الواسع.

فالجانب الإيراني لا يستطيع التخلي عن حالة الحذر والتنبه والترقب والاستعداد والتوقع لأي هجوم مفاجئ قادم من جانب واشنطن أو تل أبيب أو كليهما، كما أنه يعاني أصلًا مما تعرض له من خسائر خلال الـ40 يومًا الأولى للحرب، ولا يستطيع بدء جهود إعادة الإعمار لما تم تدميره تخوفًا من تجدد الحرب، بالإضافة إلى ما يعانيه، بالرغم من بيانات وتصريحات عدد من كبار مسؤوليه بخلاف ذلك، من جراء الحصار البحري الأمريكي العسكري المشدد على موانيه.

كما أنه إذا تعمقنا في التحليل وتجاوزنا التصريحات المعلنة، نجد أن الوضع ليس بالضرورة أفضل للجانب الأمريكي، فهو يعلم أن إيران تستطيع أن تصمد أمام الحصار البحري شهورًا، ويدرك كذلك أن استمرار تعطل الملاحة في مضيق هرمز يعرض الاقتصاد العالمي لمخاطر جمّة، بعضها أصاب بالفعل، والبعض الآخر سوف يصيب في المستقبل القريب، الاقتصاد الأمريكي أيضًا بأوجه عطب وخلل لا يجب الاستهانة بها أو التقليل من شأنها، بالرغم مما يقال من جانب بعض المسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى عن أن إغلاق المضيق أسهم في زيادة صادرات النفط والغاز الأمريكية للعالم الخارجي.

بدوره الجانب الإسرائيلي، بالرغم مما يعلنه عدد من كبار مسؤوليه من رغبتهم في استئناف الحرب على إيران لتحقيق أهدافهم وما يدفعوا به من فصل للمسار الإيراني عن المسار اللبناني، فإن الوقائع على الأرض تؤكد أنهم يخوضون حرب استنزاف في مواجهة «حزب الله» اللبناني لا تكلفهم فقط خسائر مادية، بل خسائر بشرية أيضًا، وأنهم منذ انضم «حزب الله» إلى الحرب مع إيران في 2 مارس 2026، لم يتمكنوا من توفير الأمن أو الأمان لسكان شمال إسرائيل أو يضمنوا عودة الحياة لديهم إلى طبيعتها، بحسب ما تؤكده تقارير وحوارات لشبكات التلفزيون ووكالات الأنباء العالمية مع سكان الشمال الإسرائيلي.

كذلك فإن ما يدور منذ وقف إطلاق النار في 8 أبريل 2026 حتى الآن يدخل، بالدرجة نفسها، في سياق تعريف «حالة اللا سلم واللا حرب».

فالجولة الوحيدة للتفاوض بعد إعلان وقف إطلاق النار، التي جرت بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في العاصمة الباكستانية إسلام آباد وبوساطة رفيعة المستوى من الجانب الباكستاني، وبعد تنسيق باكستاني مكثف مع دول عربية وإسلامية ذات ثقل ووزن تمثلت في جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية والجمهورية التركية، سرعان ما انفضت بالرغم مما قيل عن تحقيق بعض التقدم، ولم تلتئم الجولة الثانية من المفاوضات حتى الآن، وكل ما تم هو تبادل مقترحات بين الطرفين عبر الوسيط الباكستاني، بلا إشارات إلى تقارب في المواقف وبما لا يبشر بأن اتفاقًا نهائيًا، أو حتى مرحليًا، يلوح في الأفق من قريب أو من بعيد.

ووقف إطلاق النار الذي بدأ مؤقتًا وموقوتًا بفترة زمنية محددة تم مده لاحقًا تحت شعار إتاحة الفرصة لكي تثمر المفاوضات اتفاقا، وهذا التمديد جاء بدون تحديد الفترة، كما أنه خلا من أن يتم إقراره وتقديم ضمانات بشأن استمراره واستقراره وثباته من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على سبيل المثال، أو من قبل أي مجموعة من القوى الدولية والإقليمية ذات التأثير، سواء كبديل عن المنظمة الدولية أو بالإنابة عنها.

ومن المتفق عليه أن كلفة العودة إلى الحرب الشاملة مرتفعة للغاية على جميع الأطراف، سواء المباشرة أو غير المباشرة، في هذه الحرب، إلا أنه من غير المستبعد إما استمرار الجمع بين وضعية «حرب الاستنزاف» و«حالة اللا سلم واللا حرب»، وهي الوضعية القائمة حاليًا، وإما المزيد من التصعيد في حرب الاستنزاف المتقطعة والانتقائية، بما قد يخرج في لحظة ما عن نطاق السيطرة، وتعود الحرب الشاملة، أو ربما تقوم حالة حرب أشد شراسة وعنفًا وتدميرًا مما حدث ما بين 28 فبراير و8 أبريل 2026.

ولا شك أن بعض الأطراف، المباشرة أو غير المباشرة، وكذلك بعض القوى المؤثرة داخل بلدان بعض الأطراف في الحرب، قد تكون تسعى، منذ فترة ليست بالقصيرة، لاستئناف الحرب على نطاق واسع وبشكل سريع تحت أوهام متجددة تتحدث عن إمكانية تحقيق الانتصار العسكري الحاسم والسريع، وبما يلبى في واقع الأمر متطلبات واحتياجات استراتيجية وأمنية لهذه الأطراف أو هذه القوى، ولكن ربما بالمخالفة لمصالح شعوبها ولأمن وسلامة واستقرار المنطقة والعالم بأسره.

كذلك علينا أن نتذكر جميعًا أن افتراض العقلانية والرشد الكامل في حالة اتخاذ أي دولة قرارًا لشن الحرب على دولة أخرى هو افتراض لم يكن له تاريخيًا أسانيد قوية أو أمثلة كثيرة، سواء على صعيد منطقة الشرق الأوسط، أو على الصعيد العالمي ككل.

○ كاتب ودبلوماسي سابق.

وزير الداخلية: مستمرون في تنقية الساحة الأمنية ممن يسيئون للوطن

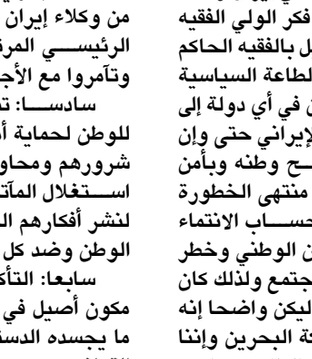

بقلم:
د. نبيل العسومي

استكمالا للجهود التي تبذلها الأجهزة الأمنية وانطلاقا من النهج الذي تسير عليه وزارة الداخلية للتواصل مع مختلف مكونات المجتمع البحريني ومؤسساته المدنية إلى إنارة الرأي العام البحريني بآخر التطورات التي تشهدها الساحة المحلية والإقليمية ألقى وزير الداخلية معالي الفريق أول راشد بن عبدالله آل خليفة خلال لقائه نخبة من أبناء الوطن تضم مختلف فئات المجتمع كلمة تناول فيها آخر المستجدات على الساحة المحلية والإقليمية بعد إعلان كشف وتفكيك تنظيم إرهابي مرتبط بالحرس الثوري الإيراني وفكر «ولاية الفقيه» تطرق فيها إلى عديد من النقاط المهمة المرتبطة بتداعيات العدوان الإيراني الآثم علي بلادنا منها:

أولا: إن ما تنعم به مملكة البحرين من أمن واستقرار بفضل حكمة وحزم وقيادة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم أيده الله الذي أرسى دعائم الدولة ووفر رصيدنا الوطني الأمني والدفاعي مما شكل سدا في حماية الوطن وتحقيق الاستقرار، والإجراءات الحاسمة والمتكاملة التي تتخذها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه في التعامل مع هذه الظروف الطارئة.

ثانيا: النظام الإيراني قائم على نظرية «الولي الفقيه» وهي نظرية لم تتوقف عند المرجعية الدينية بل حولها الخميني إلى مشروع سياسي عابر للحدود وأصبح الولاء والطاعة للولي الفقيه في إيران ولذلك لم يعد الانتماء السياسي عند أتباع فكر الولي الفقيه مرتبطا بالدولة التي يعيشون فيها بل بالفقيه الحاكم في إيران بوصفه صاحب الولاية والطاعة السياسية حيث حولت هذه النظرية المواطن في أي دولة إلى فرد خاضع لسلطة الولي الفقيه الإيراني حتى وإن تعارض هذا الخضوع مع مصالح وطنه وبأمن دولته واستقراره وهذا أمر في منتهى الخطورة عندما يكون الولاء للخارج على حساب الانتماء الوطني لما يشكله من تهديد للأمن الوطني وخطر على النسيج الاجتماعي وتماسك المجتمع ولذلك كان وزير الداخلية واضحا عندما قال: «ليكن واضحا إنه لا سلطة على سلطة الدولة في مملكة البحرين وإننا نعيش في دولة مدنية رأس الدولة الملك ويساعده ولي العهد ولدينا سلطات ثلاث تشريعية وتنفيذية وقضائية والفرد له حقوق وعليه مسؤوليات».

ثالثا: منذ قيام الثورة الإيرانية في عام 1979 لم تكف إيران عن تدخلاتها السافرة في الشؤون الداخلية للبحرين بدءا من محاولة الانقلاب الفاشلة في عام 1981 وما تبعها من تدخلات وتحريضات إيرانية لوكلائها في الشارع الشيعي للقيام بعمليات شغب وتخريب وأعمال إرهابية ضد الدولة مستخدمة المذهب للتحريض ضد الدولة.

رابعا: مع تولي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم مقاليد الحكم في البلاد في عام 1999 وإطلاق المشروع الإصلاحي وصدور العفو الشامل عن كل من أخطأ بحق الوطن وعودة المبعدين من الخارج ومنحهم الجنسية البحرينية وإطلاق الحياة الديمقراطية في البحرين أربك ذلك مخططات إيران وعملائها في البحرين حيث عملت على التوغل داخل المجتمع الشيعي وزرع خلاياها الفقهية من خلال المجلس العلمائي الذي تم حله فيما بعد بقرار من القضاء لأنه كان يشكل الجناح الفقهي وجمعية الوفاق المنحلة التي انسحب نوابها من البرلمان في عام 2011 التي كانت تشكل الجناح السياسي إلا أن تحمل شخصيات من المذهب الشيعي لمسؤولياتها الوطنية وشاركت في الانتخابات التكميلية رغم ما تعرضوا له من تهديد وإرهاب في موقف والانتماء للوطن والولاء للقيادة أفشل كل المحاولات الإيرانية للإضرار بالبحرين.

خامسا: كشفت الأحداث الأخيرة من هو مع الوطن واختار الانتماء إليه ومن وقف في صف الأعداء وخيانة الوطن حيث تم التعامل مع هذا الموقف بشكل سريع وفوري وتم إسقاط الجنسية البحرينية عنهم وإبعادهم إلى المكان الذي شجعهم عل خيانة الوطن لتكون هذه الإجراءات لحظة فاصلة في حماية الوطن تختلف عن التعامل في السابق الذي كان في حدود الجريمة ومن ارتكبها مراعاة للطائفة الشيعية إلا أن الظروف الراهنة استدعت التعامل الجذري والحاسم مع هذه الفئة الضالة من وكلاء إيران في البحرين الذين شكلوا التنظيم الرئيسي المرتبط بولاية الفقيه والحرس الثوري وتآمروا مع الأجنبي على الوطن.

سادسا: تنقية الساحة الأمنية ممن يسيئون للوطن لحماية أمن واستقرار المجتمع البحريني من شرورهم ومحاولاتهم غسل أدمغة الشباب من خلال استغلال المآتم والحسينيات والحوزات الدينية لنشر أفكارهم الهدامة على الناشئة وتحريضهم ضد الوطن وضد كل من يخالفهم الرأي.

سابعا: التأكيد أن الطائفة الشيعية في البحرين مكون أصيل في الماضي والحاضر والمستقبل وهذا ما يجسده الدستور وميثاق العمل الوطني وتكرسه القوانين.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة ضرورة التصدي لكل من تسول له نفسه خيانة الوطن، والضرب بيد من حديد لكل من يعبث بأمن الوطن أو الإضرار به من الخونة والعملاء من الذين يتلقون تعليماتهم من القوى الخارجية التي تضمر الشر لهذا الوطن الآمن المستقر، لأن سياسة التسامح والعفو والإفصاح لا تجدي مع هؤلاء الخونة.

إلى أين تتجه حرب الطاقة في العالم؟

بقلم:
رجب أبو سرية ○

يبدو أن هناك خلافات داخل إدارة ترامب حول كيفية التعامل مع إيران وهذا أمر طبيعي، لكن لا بد من الإشارة إلى أن الخلافات حول إدارة ملف الحرب والتفاوض، بين أركان الإدارة، تنطلق من اعتبارات خاصة بكل طرف، ولعل أهم شخصين هنا، هما جي دي فانس نائب ترامب، ووزير خارجيته المهاجر الكوبي السابق ماركو روبيو، واعتبارات الرجلين تنبع من طموحهما في الفوز بترشيح الحزب الجمهوري في انتخابات الرئاسة المقبلة عام 2028، حيث يتقدم فانس بشكل لافت، لذلك أظهر ميلاً واضحاً لوقف الحرب والتوجه إلى التفاوض، ثم تفضيل الحصار على العودة إلى الحرب، لأنه يدرك أن هذا هو الطريق للإبقاء على حظوظه في البقاء في البيت الأبيض.

لكنه قد تعلم من درس كامالا هاريس، التي خسرت بسبب عدم نجاح جو بايدن في التخلص من «جر» نتنياهو له في أتون الحرب، وفانس لديه فرصة أفضل من هاريس، ذلك أن هناك وقتاً حتى موعد الانتخابات، بينما هاريس فقدت هذه الفرصة، لأن الانتخابات جرت في ظل حرب شنها وفرض أجندتها نتنياهو، وزج بها بايدن بالضد من رغبته، فعاقب الناخب الأمريكي هاريس على خطيئة بايدن، ويحاول فانس اليوم تجنب معاقبة الناخب بسبب الحرب.

أما روبيو، وهو أقل ميلاً للحصار والتفاوض، وإن كان أيضاً ليس متحمساً للحرب مثل وزير الحرب بيت هيغسيث، لذلك توارى عن الأنظار، عند لحظة المواجهة بين الخيارين، فهو ومنذ البداية، ارتضى تقديم فانس على شخصه، ليبقي على حظه كرقم ثان، أو حتى كبديل، في حال، تسبب موقف فانس بإحباط خيار مواصلة الحرب، في إغلاق باب الترشح أمامه، فما زال الجمهوريون يقيمون الوزن الحاسم لأموال اللوبي الصهيوني في الانتخابات، وكان ملاحظاً تسريب هذا اللوبي لما سمّي إحباط فانس لخطة «الموساد» الإسرائيلي، الخاصة بإسقاط النظام الإيراني، بعد مئة ساعة من الضربة الأولى التي ركزت على اغتيال القيادة الإيرانية، عبر الزج بالقوات الكردية لتعبر الحدود ولتلتحم «بالجماهير» الإيرانية المطالبة بإسقاط النظام، كما رسم سيناريو «الموساد» خطته لإسقاط النظام الإيراني.

المهم لقد تنقل الرئيس ترامب من عرض الاستسلام بلا شروط على إيران، إلى اختيار الحصار البحري على الموانئ الإيرانية، وملاحقة سفنها عبر البحار والمحيطات، معتبراً أن إيران في حالة «انهيار»، معتبراً أن الحصار يخنق الاقتصاد الإيراني، الذي يعاني من الضائقة أصلاً، فيما جاء الحصار الأمريكي البحري رداً على سيطرة إيران على مضيق هرمز، تلك السيطرة التي ظهرت خلال الحرب، ولم تكن موجودة أصلاً قبلها، أي أن إيران حتى في آخر عرض تفاوضي قدمته، في ثلاث مراحل، كانت المرحلة الأولى منه عبارة عن إعلان صريح بوقف الحرب، وعدم العودة إليها أو التهديد بها، مقابل فتح المضيق من قبل إيران، أي بالنتيجة فإن أمريكا لو وافقت على العرض الإيراني الذي اعتبره البيت الأبيض جيدا، لكنه غير كاف، أو جيد لدرجة أنه منع خيار العودة إلى الحرب، أو على الأقل إعلان ذلك فوراً، وهذا يؤكد أن حرب ترامب لم تحقق أهدافها.

أما الحصار الأمريكي البحري، فصحيح أنه يخنق الاقتصاد الإيراني، لكن لا بد من الإشارة هنا، حتى تتضح الصورة تماماً، إلى أن أمريكا تفرض عقوبات اقتصادية، بما في ذلك حجز الأموال الإيرانية في البنوك الأمريكية منذ 47 سنة، أي منذ إسقاط نظام الشاه، وتشمل تلك العقوبات عدم استيراد أهم منتج إيراني، وخاصة، أي النفط، ورغم كل تلك السنين، لم يسقط النظام الإيراني، ولم تنهر الدولة، بل الأهم، هو أن ما تعتبره إسرائيل بشكل مؤكد من تهديد إيراني وجودي لها لم يزل قائماً، بل تزايد عبر السنوات، والحصار الأمريكي الآن يزيد الوضع الاقتصادي الإيراني سوءاً، لكن في الوقت نفسه يبقي على إغلاق مضيق هرمز، وكانت إيران في حال التوصل إلى اتفاق ولو وفق عرضها، وبعد المرحلة الأولى منه، ستحصل على دخل من الرسوم التي ستبدأ تحصيلها من المضيق، لكن الحصار الأمريكي لا يضغط على الاقتصاد الإيراني فقط، بل يعد عنوانا لأزمة حادة في الطاقة، أو ما يمكن وصفه بحرب الطاقة العالمية.

أما إيران، فهناك احتمال أن تواجه الحصار البحري الأمريكي عدة أشهر كما يرجح مراقبون، بل يمكن تصدير النفط الإيراني عبر بحر قزوين، وعبر حدودها البرية لكي ينتقل إلى روسيا قاصداً الصين والهند، وغيرهما، أو عبر الحدود مع أفغانستان وغيرهما، لأن الصين وروسيا على الأقل لن تقاطعا إيران اقتصادياً، لكن العالم، خاصة السوق الأوروبي، سيعاني في مواجهة ارتفاع سعر النفط، والداخل الأمريكي نفسه قد يعلن غضبه تجاه تضخم أسعار السلع التي يستورد معظمها من كل أنحاء العالم.

إن التحركات الدولية حاليا ستركز على قطع الطريق أمام المسار الذي تريده إيران من خلال الدفع بترتيب إدارة إقليمية للمضيق، وعدم العودة إلى ما كان عليه حال المضيق قبل الحرب، وهذا ما ظهر من خلال عقد الاجتماع الاستثنائي لمجلس التعاون الخليجي، واتخاذه قراراً، كان من الواضح أن الاجتماع قد عقد من أجل اتخاذه، وهو رفض فرض الرسوم على مرور السفن التجارية وناقلات النفط عبر مضيق هرمز.

أي رفض ما تعتبره إيران منجزاً لها في الحرب مع أمريكا وإسرائيل. ويبقى الأهم وهو أن وجهة الصراع، بعد المواجهة العسكرية، قد اتضحت في أمرين، هما أنها كانت صداماً عالمياً اتخذ من الشرق الأوسط ميداناً يؤكد أهمية هذه المنطقة بالنسبة إلى النظام العالمي، والأمر الثاني، أن حقل الصراع العالمي هو اقتصادي يؤكد المقولة الشهيرة، عن كون السياسة اقتصاداً مكثفاً.

○ كاتب من فلسطين

لماذا الصمت عن المشروع النووي الإسرائيلي؟!

بقلم:
د. منار الشوربجي ○

ما القدرات النووية الإسرائيلية؟ وما حجم اليورانيوم المخصب الذي تملكه؟، تلك الأسئلة وغيرها ليست من عندي وإنما وردت في خطاب أرسله ثلاثون عضوًا ديمقراطيًا بمجلس النواب الأمريكي، أغلبهم من التقدميين، لوزير الخارجية ماركو روبيو يطالبه بتقديم معلومات مفصلة عن البرنامج النووي الإسرائيلي.

ففي الوقت الذي تقيم فيه إسرائيل الدنيا ولا تقعدها، منذ عقود، حول البرنامج النووي الإيراني، فإن الصمت المدوي يلف البرنامج النووي الإسرائيلي، ليس فقط في أمريكا وإنما حول العالم! والقاصي والداني يعرف يقينًا أن إسرائيل امتلكت السلاح النووي منذ عقود طويلة وترفض الإفصاح عن أي معلومات تخصه، كما رفضت الخضوع لتفتيش هيئة الطاقة النووية، ولم تنضم إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وإسرائيل لم يكن بمقدورها أن تفرض صمتًا على برنامجها لولا قبول الولايات المتحدة بذلك.

ورغم أن الاستخبارات الأمريكية اعترفت علنًا بامتلاك إسرائيل سلاحًا نوويًا، فلا تزال الإدارات المتعاقبة تلتزم الصمت حول ما تمتلكه إسرائيل بالضبط وحجمه، فبات الغرب كله ملتزمًا بالإبقاء على البرنامج النووي الإسرائيلي بعيدًا عن الرقابة.

لذلك، كان خطاب النواب الأمريكيين لـ«روبيو» كسرًا لواحد من المحرمات التي سادت طويلًا. وهو يأتي في توقيت مهم. فمنذ أيام، صرح السيناتور الجمهوري، روجر مارشال، علنًا بتأييد قصف إيران بالسلاح النووي حال تعثر المفاوضات، لأن إيران لا ينبغي أن «تمتلك سلاحًا نوويًا أبدًا أبدًا أبدًا»! وتلك ليست المرة الأولى التي يدعو فيها عضو بالكونجرس إلى استخدام السلاح النووي الأمريكي لصالح إسرائيل. إذ كيف لنا أن ننسى أن النائب تيم والبرج، في خضم إبادة غزة عام 2024، كان قد طالب إدارة بايدن بأن تعامل غزة «مثل هيروشيما وناجازاكي».

إن خطاب النواب الديمقراطيين لوزير الخارجية «روبيو» يطالب الإدارة بمعاملة إسرائيل «مثل باقي الدول الأجنبية» النووية بالإعلان عما تخفيه لصالح إسرائيل.

ويشير الخطاب إلى أن أجواء الحرب الراهنة تجعل «مخاطر سوء التقدير، والتصعيد واستخدام السلاح النووي ليست مسألة نظرية». فوجود جنود أمريكيين على الأرض يجعل التحري عن البرنامج الإسرائيلي من صميم المسؤوليات الدستورية للكونجرس، ويفسر لماذا يتحتم رفض «سياسة الغموض الرسمي»، على حد تعبير الخطاب. ويذكر الخطاب كذلك بالاسم الرموز الإسرائيلية في الحكومة والكنيست ممن تحدثوا علنًا عن استخدام السلاح النووي لقصف غزة، مطالبًا الإدارة بالإجابة عن سلسلة من الأسئلة.

فإلى جانب الأسئلة المذكورة أعلاه، يسأل خطاب النواب الديمقراطيين عما إذا كانت الإدارة تلقت من إسرائيل معلومات عن مذهبها النووي، وما إذا كانت قد حصلت على ضمانات إسرائيلية بعدم استخدام السلاح النووي في الحرب على إيران.

ثم يسأل الخطاب عما إذا كانت الإدارة لديها مؤشرات تدل على احتمالية استخدام إسرائيل للسلاح النووي، وعن حساباتها حول الضرر الذي قد يلحق بالمدنيين الأمريكيين بالمنطقة، بل وطبيعة التدابير التي أعدتها لمواجهة الكارثة في تلك الحالة. بل ويفضح الخطاب الديمقراطي القيود التي تفرضها وزارة الخارجية حول الموضوع.

ففي مارس الماضي، حين سُئل توماس دينانو، وكيل وزارة الخارجية لشؤون الحد من التسلح، في جلسة استماع قال إنه «ليس مخولًا» بالحديث عن البرنامج النووي الإسرائيلي! لذلك يسأل خطاب النواب الديمقراطيين روبيو: «ما على وجه التحديد القيود المفروضة» على مسؤول كبير كدينانو؟.

ليس متوقعًا أن يستجيب روبيو والإدارة الامريكية بتقديم المعلومات المطلوبة للكونجرس، ناهيك عن الرأي العام. لكن كسر جدار الصمت المفروض منذ عقود طويلة لا يتحقق بين ليلة وضحاها، وكونه بدأ من أمريكا نفسها له دلالاته. ففضلًا عن أنه خطوة مهمة لا يجوز التقليل من شأنها، فإنه يمثل نقطة تحول في الخطاب السياسي الأمريكي.

○ باحثة في العلوم السياسية